

"واقع المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) دراسة تطبيقية على محافظة بيت لحم"

إعداد الباحثان:

- د. رانيا عواد بصير
- عمر جابر

جامعة القدس المفتوحة فلسطين

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع قطاع المشروعات الصغيرة في فلسطين في ظل حالة الطوارئ الناتجة عن جائحة كورونا، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك لتقييم واقع المشروعات الصغيرة في فلسطين، والمعوقات المختلفة التي تواجهها في ظل استمرارية حالة الطوارئ وتنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية المشروعات الصغيرة بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني، وكذلك من شدة حاجة هذه المشروعات للدعم والمساندة التمويلية والإدارية لمواجهة الآثار الناجمة عن جائحة كورونا، وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات، وكانت أهم توصيات الدراسة:

- العمل على تسويق مشغولات المشاريع الصغيرة من قبل وزارة السياحة بالتعاون مع الغرف التجارية الفلسطينية
- على الحكومة العمل على إيجاد خطة استراتيجية لمساعدة هذه المشاريع في البقاء من خلال القروض الميسرة والدعم المادي من خلال تخفيض الضرائب أو الغائها

المقدمة:

في الخامس من آذار من العام 2020 سجلت أولى الحالات الإصابة بفيروس كورونا (كوفيد-19) في محافظة بيت لحم، مما دفع الحكومة الفلسطينية إلى إعلان حالة الطوارئ، حيث أغلقت محافظة بيت لحم بشكل كامل وتم عزلها عن باقي المحافظات في خطوة استباقية من الحكومة الفلسطينية، وفي ظل اكتشاف حالات جديدة في محافظات أخرى تم اتخاذ المزيد من الخطوات من قبل الحكومة الفلسطينية بإعلان حالة الطوارئ وإغلاق كافة المنشآت الاقتصادية العاملة في فلسطين باستثناء بعض القطاعات (الدوائية، المنظفات وبعض أنشطة تجارة المواد الأساسية)، كما أصدرت الحكومة الفلسطينية قراراً بعودة العمال الفلسطينيين العاملين في الداخل المحتل لمنع عملية انتقال العدوى نظراً لتفشي المرض على نطاق واسع في "إسرائيل".

إن كافة القرارات التي تم إصدارها من قبل الحكومة الفلسطينية كانت لفترة مؤقتة 14 يوم من تاريخ 2020/03/05 لتاريخ 2020/03/22، ولكن ومع استمرار اكتشاف الحالات جعل الحكومة تعمل على تمديد حالة الطوارئ لمدة شهر ومع استمرار حالة الإغلاق أصبح من الواضح بأن الآثار الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) تشير قلقاً لدى المجتمع توازي القلق الصحي العام.

مشكلة البحث:

تواصل جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) إلحاق خسائر فادحة ومتزايدة في الأرواح في مختلف بلدان العالم. وحتى يتسنى حماية الأرواح وإتاحة الفرصة لنظم الرعاية الصحية لكي تواجه الأزمة، كان من الضروري اللجوء إلى عمليات العزل والحظر العام والإغلاق واسع النطاق لإبطاء انتشار الفيروس. وبالتالي، تتخفف الأزمة الصحية عن انعكاسات حادة على النشاط الاقتصادي. فنتيجة لهذه الجائحة، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي انكماشاً حاداً بواقع 3%- في عام 2020، وهو أسوأ بكثير مما ترتب على الأزمة المالية العالمية في 2008-2009. (IMF, 2020)

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير، وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وإدراج الدخل والابتكار والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ولكن من الملاحظ أن الوضع الحالي في ظل جائحة كورونا قد أثرت بشكل سلبي على هذه المشاريع حيث بدئ بعض منها يئن تحت وطأة أعباء ثقيلة منذ بداية أزمة كورونا، لدرجة أن استمرار جانب منها بات مثار تساؤل،

وتمثل هذه طبيعة مشكلة الدراسة التي يهدف الباحثان بحثها ومعالجتها، وذلك من خلال إلقاء الضوء على واقع المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) كوفيد-19.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية هذه الدراسة لأهمية المشاريع الصغيرة للاقتصاد الوطني الفلسطيني كأحد أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول النامية عامة وفلسطين بشكل خاص، باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من جهة أخرى.

فعلى الرغم من الأهمية الكبرى للمشاريع الصغيرة للاقتصاد الفلسطيني وتقدر نسبة هذه المشاريع "المنشآت"، بأكثر من 91.5% من المنشآت الموجودة في فلسطين، وهي تستقطب عدداً كبيراً من العاملين حوالي 88.6% من القوى العاملة الفلسطينية، وفق بيانات الجهاز المركزي للإحصاء لعام 2017، إلا أن استمرار حالة الطوارئ من تاريخ 2020/3/5 ولغاية اعداد هذه الدراسة قد أثر بشكل كبير على قدراتها على الاستمرار والانتاج في ظل جائحة (كوفيد-19).

أهداف البحث: تسعى الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية:

- التعرف على واقع المشاريع الصغيرة في ظل جائحة (كوفيد-19) في محافظة بيت لحم.
- بيان اهم المشاكل والمعوقات التي واجهتها وتواجهها المشاريع الصغيرة في ظل جائحة (كوفيد-19).
- التعرف على خصائص ريادي المشاريع الصغيرة في محافظة بيت لحم.
- وضع توصيات التي تساعد اصحاب هذه المشاريع للاستمرار والتغلب على العراقيل.

أسئلة الدراسة:

ما واقع المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم؟
الأسئلة الفرعية:

1. ما واقع التميز والإبداع في المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم؟
2. ما واقع النمو في المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم؟
3. ما واقع المخاطرة في المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم؟
4. ما مدى توافر خصائص الريادي في المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم؟
5. هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين حول واقع المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم تعزى لمتغيرات: (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، مكان السكن، نوع الملكية، نوع المشروع)؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين حول واقع المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم تعزى لمتغيرات: (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، مكان السكن، نوع الملكية، نوع المشروع).

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين حول واقع المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الجنس.
2. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين حول واقع المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير العمر.
3. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين حول واقع المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
4. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين حول واقع المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير مكان السكن.
5. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين حول واقع المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير نوع الملكية.
6. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين حول واقع المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير نوع المشروع.

الدراسات السابقة:

1. دراسة Rollo و Borino، 2020، بعنوان: ICT COVID-19 Business Impact Survey

على الرغم من اختلاف اعداد الاصابات بفيروس كوفيد -19 بين البلدان والمناطق، فان التأثيرات الاقتصادية للفيروس لا تقل أهمية عن التأثيرات الصحية، فالمشاريع الصغيرة والمتوسطة تعاني بشدة في جميع ارجاء العالم بما في ذلك المناطق الجغرافية التي لم تتأثر (بعد) بشدة من الفيروس نفسه، في 2020/4/20 أطلق مركز التجارة الدولية مسحاً لقياس تأثير كوفيد -19 على الشركات الصغيرة، وقد استمرت الدراسة لغاية 2020/5/4 حيث قامت 1200 شركة بالإجابة على الاستقصاء في 109 دولة. وقد توصلت الدراسة الى أن:

- 60% من الشركات التي خضعت للدراسة تأثرت اقتصادياً بسبب الوباء بشدة، ورغم تأثر المشاريع الصغيرة في كل دول العالم فقد تبين ان الشركات الواقعة في افريقيا أكثر تضرراً من باقي الدول (ثلاث من كل أربع شركات خضعت للدراسة واجهت مخاطر كبرى)
- ان لتدابير احتواء الفيروس مثل عمليات الاغلاق والحجر الصحي تداعيات مدمرة على العمليات التجارية حيث اعاقت العديد من سلاسل القيمة المحلية والدولية، بينما افاد العديد من مديرو الاعمال مما شملهم الاستطلاع ان مبيعاتهم قد انخفضت بشكل كبير وأن الوصول الى المواد الخام أصبح أكثر صعوبة، فالشركات اصبحت تواجه صعوبات في جوانب الطلب او العرض.
- بالرغم من تأثر معظم الشركات بالأزمة، الا ان درجة التأثير تختلف بحسب حجم الشركة، حيث تظهر نتائج المسح ان ثلث الشركات الصغيرة تتأثر بشدة بالأزمة مقارنة بنسبة 42% للشركات الكبيرة، ان التأثير على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم شديد بشكل خاص، ويرجع ذلك جزئياً للنشاط الاقتصادي الممارس في قطاعات كانت أكثر تضرراً خلال الأزمة، مثل السكن الخدمات الغذائية او خدمات بيع بالجملة والتجزئة.
- صعوبة الاستفادة من برامج المساعدات الحكومية حيث ان أكثر من نصف الخاضعين للدراسة وجدوا صعوبة او صعوبة بالغة في الوصول الى المعلومات والاستفادة من برامج المساعدات الحكومية المتعلقة (بكوفيد -19).

2. دراسة Lakuma, Corti Paul and Sunday, Nathan وآخرون، بعنوان: How has the COVID-19 pandemic impacted Ugandan businesses

ان لاستمرار انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) في انحاء العالم مسبباً الموت والدمار الاقتصادي، وعلى الرغم من انخفاض اعداد الاصابات الموثقة في اوغندا مقارنة بالدول الاخرى، فان الاجراءات المعتمدة لاحتواء السيطرة على انتشار الفيروس قد اثرت بشكل مباشر على عمليات الانتاجية، وقد هدفت هذه الدراسة الاستقصائية الى دراسة تأثير مخاطر جائحة (كوفيد-19) على الشركات الاوغندية. وقد اشارت النتائج الى تأثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل أكبر مقارنة بالشركات الكبرى نتيجة لمخاطر (كوفيد-19)، ويرجع ذلك الى عدم مقدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التأقلم وتحمل القرارات الحكومية المرتبطة باحتواء الفيروس حيث تبين ان تسعة من اصل عشرة شركات شهدت ارتفاع في نفقات التشغيل نتيجة لهذه الاجراءات، وقد كان القطاع الزراعي اكثر تضرراً بسبب صعوبة التنقل وحظر الأسواق الاسبوعية بالإضافة الى انخفاض اسعار المنتجات الزراعية بسبب خسارة الطلب والتحول من استهلاك المنتجات الزراعية الطازجة الى المنتجات الجافة. وتوصلت الدراسة انه في حالة استمرارية الاجراءات الحكومية والاعلاق لمدة ستة أشهر اضافية فإن ثلاث ارباع الشركات ستخرج من سوق العمل خلال فترة شهر الى ثلاث أشهر، وسيؤدي ذلك الى خسارة 3.8 مليون عامل لوظائفهم مؤقتاً بينما سيفقد 0.6 مليون عامل وظائفهم بشكل كامل، و75% من هؤلاء الموظفين يعملون في قطاع الخدمات.

3. دراسة Bartik, Alexander and Bertrand, Marianne وآخرون، 2020، بعنوان: The Impact of COVID-19 on Small Business Outcomes and Expectations

- تم إجراء هذه الدراسة في الفترة الواقعة ما بين 28 مارس و4 أبريل 2020، وهدفت الى التعرف على تأثير (كوفيد-19) على المشاريع الصغيرة، حيث تم اجراء مسح لأكثر من 5800 شركة صغيرة وقد كانت النتائج كالتالي:
- في الاسابيع الاولى للارزمة تم اغلاق العديد من المشاريع وتسريح الموظفين.
 - ارتبط خطر الاغلاق سلباً بامتداد الفترة المتوقعة للارزمة، فقد تباينت التوقعات والآراء حول مدة الاغلاق المتوقعة.
 - تعثر العديد من المشاريع مالياً، فالمشاريع ذات الانفاق الشهري (\$10000) كان لديها اسبوعان من السيولة النقدية خلال فترة الدراسة.
 - خططت غالبية المشاريع للحصول على مساعدات تمويلية من خلال قانون CARES، على الرغم من المشاكل المتوقعة للوصول الى هذه المساعدات بسبب البيروقراطية والصعوبات في تحديد اهلية المشاريع المستحقة.

4. دراسة حسين واحمد، 2020، بعنوان: "الأثار الاقتصادية لإغلاق المنشآت محافظة رام الله والبيرة كنموذج"

هدفت هذه الدراسة الى تقديم تصور أولي للحالة الاقتصادية في محافظة رام الله والبيرة في ظل حالة الإغلاق وإعلان حالة الطوارئ جراء جائحة كورونا. حيث أجريت الدراسة خلال شهر آذار حالة اوائل شهر نيسان، وهي الفترة التي بدأت فيها مرحلة الإغلاق (2020/3/10) حيث شمل الإغلاق قطاع كبير من المنشآت العاملة في مجال الخدمات كالفنادق والمطاعم والمقاهي وصالات الأفراح وصالونات الحلاقة.... الخ تلاها اغلاق كامل لكافة المنشآت بتاريخ 2020/3/22 باستثناء بعض القطاعات الصحية والمواد الغذائية.

لقد جاءت نتائج الدراسة تؤكد ان استمرار حالة الإغلاق الكامل غير ممكنة حيث افاد 84% من اصحاب المنشآت بعدم مقدرة منشآتهم على الاستمرار لأكثر من 3 شهور بالحد الأقصى، وعليه فقد كان قرار إعادة فتح المنشآت وبشكل تدريجي قراراً صائباً وفي مكانه الصحيح.

لقد أظهرت نتائج الدراسة ان الاقتصاد المحلي في المحافظة معرض لصدمات كبيرة أبرزها الصعوبة البالغة التي تواجهها المنشآت في تغطية الالتزامات المالية خاصة وان الطاقة الإنتاجية للمنشآت تراجعت وبشكل كبير (84%) وكذلك نسب المبيعات تراجعت ايضاً حيث افاد 78% من اصحاب المنشآت بذلك، الامر الذي أثر على إيرادات هذه المنشآت وبشكل كبير، وعليه فان 75% من اصحاب الأعمال في المحافظة أصبح لديهم مشكلة صعبة وعدم مقدرة على دفع رواتب العاملين لديهم. تظهر الدراسة ايضاً محدودية الحلول التي يمكن اللجوء اليها لمعالجة آثار الأزمة، كالاقتراض من البنوك. لذا فإن تدخل الحكومة الفلسطينية وبشكل مباشر ومتلائم مع حجم الاضرار التي فرضتها الجائحة وحالة الإغلاق على الاقتصاد الوطني بات أمراً ملحاً وضرورياً.

الإطار النظري:

المشروعات الصغيرة:

تشكل المشروعات الصغيرة العصب الرئيس لاقتصاد أية دولة، سواء متقدمة او نامية، حيث تتميز بقدرتها العالية على توفير فرص العمل، كما انها وسيلة لتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص، فضلاً على انها تحتاج الى تكلفة رأسمالية منخفضة نسبياً، لبدء النشاط فيها كذلك تتميز هذه المشروعات بقدرتها على توظيف العمال نصف الماهرة وغير الماهرة وتعطي فرصة للتدريب أثناء العمل لرفع القدرات والمهارات، كذلك انخفاض نسبة المخاطرة فيها كذلك تسهم هذه المشروعات في تحسين الانتاجية وتوليد زيادة الدخل. (بنك التنمية الصناعية والعمال المصري، 2009، ص2)

لقد بذلت جهوداً كبيرة لتعريف المشروع الصغير، حيث يتبين ان المعايير المستخدمة لتمييز المشاريع الصغيرة عن المشاريع المتوسطة والكبيرة قد تختلف من بلد لآخر، إذ ان كثيراً من المؤسسات قد تبدو كبيرة او صغيرة نسبياً تبعا لاختلاف المعيار المستخدم، ومن أهم المعايير المستخدمة للتمييز بين المشاريع الصغيرة والمشاريع الكبيرة ما يلي: (ابو حمور، 1989، ص80-81)

1. معيار عدد العاملين

2. معيار حجم رأس المال المستثمر

3. معيار الإيرادات

4. معيار القيمة المضافة

5. درجة التخصص في الإدارة

6. مستوى التقدم التكنولوجي

وقد اختلفت التعريفات المطروحة للمشروعات الصغيرة من دولة لأخرى باختلاف إمكاناتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية، ومدى التقدم التكنولوجي السائد، ومرحلة النمو التي بلغت. فالمشروع الذي يعتبر صغيراً في الولايات المتحدة أو اليابان، قد يعتبر مشروع كبير الحجم في دولة أخرى نامية، بل وإنه في داخل الدولة الواحدة ذاتها يختلف تقييم حجم المشروع بحسب مرحلة النمو. (الصياد، 2006، ص7)

وتعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "UNIDO" المشروعات الصغيرة بأنها " تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الإستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية)، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 - 50 عاملاً. ويصف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال بالمشروعات البالغة أو المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين 10 و 50 عاملاً بالمشروعات الصغيرة، وتلك التي تزيد فيها بين 50 و 100 عاملاً بالمشروعات المتوسطة. (نظير، 2017، ص17)

في حين عرفت منظمة العمل الدولية المشروعات الصغيرة بأنها وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلعا وخدمات وتتألف من منتجين مستقلين يعممون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية من البلدان النامية، بعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة والبعض الآخر يستأجر عمالاً وحرفيين ومعظمها يعمل برأس مال ثابت صغير أو ربما بدون رأس مال ثابت (هويوم، 2002، ص3) اما ادارة المشروعات الصغيرة الأمريكية فقد عرفت المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي لا يفوق بها عدد العمال عن (500) عامل وال تتعدى مبيعاتها السنوية (20) مليون دولار (عواد و شعيب، 2012، ص147) كما عرفت لجنة التنمية الاقتصادية المشروع الاقتصادي الصغير بأنه المشروع الذي يتميز بخاصتين من الخصائص الخمسة التالية (هيكل، 2003، ص20)

- يديره اصحابه بشكل اساسي وبصورة مستقلة.
 - يحمل الطابع الشخصي الى حد كبير.
 - يكون محلها الى حد كبير في المنطقة التي يعمل بها.
 - له حجم صغير نسبيا من حيث رقم الاعمال وفي الصناعة التي ينتمي اليها.
 - يعتمد بشكل كبير على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال من اجل نموه.
- أما بالنسبة لفلسطين فإنه لا يوجد تعريف واضح للمشاريع الصغيرة، حيث أن هناك من الهيئات الرسمية من يعتبر المؤسسات التي تشغل من 5 - 19 عامل مشاريع صغيرة والمؤسسات التي تشغل من 20-50 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، ص15) بالإضافة إلى أن قانون ضريبة القيمة المضافة والذي وضعته السلطات عامل مؤسسات متوسطة الإسرائيلية وما يزال العمل به سار المفعول حتى الآن، حيث يميز القانون بين ثلاثة أنواع وأحجام من المشاريع الإنتاجية. (العمرى، اسامة، 2007، ص5) وهي كالتالي:

- المشاريع الإنتاجية الكبيرة: وهي المشاريع التي تبلغ دورتها المالية السنوية أكثر من 385700 دولار أمريكي، وتقوم بتشغيل أكثر من 18 عامل.
 - المشاريع الإنتاجية المتوسطة: وهي المشاريع التي دورتها المالية السنوية (من 215000 دولار - 385715 دولار) وتقوم بتشغيل عمال من 8 - 17 شخص.
 - المشاريع الإنتاجية الصغيرة: وهي المشاريع التي تصل دورتها المالية لغاية 215000 دولار، وتقوم بتشغيل عمال لغاية ستة أشخاص.
- أن معظم الاقتصاديين ورجال الأعمال يتحدثون عن معيار عدد العمال ورأس المال لتعريف المشروع الصغير، في حين يرى آخرون أن المشروع الصغير هو الذي لا يزيد رأس ماله عن خمسين ألف دينار، (جرار ذياب وآخرون، 2008، ص10) وبالنسبة لاتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية يتم اعتبار المشروع الذي يوظف أقل من عشرة عمال مشروع صغير فقد تم اعتبار كل مشروع يقل عدد العمال فيه عن 10 عمال بأنه مشروع صغير. (غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله، 2003، ص47)

أهمية المشروعات الصغيرة

يشير الكثير من الاقتصاديين والباحثين من خلال دراساتهم الى ان دعم وتطوير المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتشجيع اقامتها وضمان ديمومتها من أهم دعائم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء وذلك لما تلعبه هذه المشروعات من دور هام في دفع عجلة النمو الاقتصادي بشكل عام والحد من تفاقم مشكلتي البطالة والفقر بشكل خاص، حيث لا يمكن لأي كاتب أو باحث أو منظر ان يتجاهل العلاقة الوثيقة بين هذه المشروعات من جهة والتوظيف الذاتي من جهة ثانية والحد من مشكلتي البطالة والفقر من جهة ثالثة (منظمة العمل العربية، 2009، ص)

حيث تشكل المشروعات الصغيرة أهم مكونات النشاط الاقتصادي في كل دول العالم، ومنها الاراضي الفلسطينية فهي تنتشر في مجالات الصناعة والتجارة والتوزيع والخدمات. فللمشروعات الصغيرة أهمية كبيرة تتميز به من مرونة وقدرة على التكيف مع الحاجات والرغبات للعميل، بالإضافة الى قدرتها على خدمة قطاعات من المجتمع لا يمكن للمشروعات الكبيرة تقديمها، ففي المناطق النائية والصحراوية والريفية تعتمد خدماتها على المشروعات الصغيرة التي تقوم بخدمة المجتمع بشكل أفضل من هذا كله من منظور اقتصادي اما من منظور اجتماعي فإنها تعطي الفرصة للأفراد لإشباع رغباتهم واحتياجاتهم وحل مشكلاتهم الاجتماعية، والتعبير عن آرائهم، وخلق فرص عمل سواء لصاحب المشروع أو لغيره وبالتالي الاسهام في حل مشكلة البطالة وتقوية الاواصر الاجتماعية (الزيادات، 2010، ص105) وقد أظهرت النتائج النهائية لتعداد المنشآت 2017 أن عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص الوطني والخاص الاجنبي في فلسطين قد بلغ 140728 منشأة تشكل ما نسبته 91.5% من مجموع عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في فلسطين، و7429 منشأة من المنشآت العاملة تعود ملكيتها للحكومة المركزية 4.8%، وتمثل المنشآت العاملة في القطاع الاهلي ما نسبته 2.4%.

وبينت النتائج أن عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والاهلي في فلسطين بلغ 146,866 منشأة، وقد عملت هذه المنشآت على تشغيل 444,086 عامل، ويغلب على هذه المنشآت سمة المنشآت الصغيرة، حيث بلغت نسبة المنشآت التي تشغل من 1-4 عمال 88.6% من المجموع الكلي للمنشآت، وقد عملت هذه المنشآت على تشغيل ما نسبته 50.5% من اجمالي عدد العاملين في المنشآت، فيما تشكل المنشآت متوسطة الحجم (تشغل 5-19 عامل) حوالي 10% من اجمالي عدد المنشآت، وتعمل هذه المنشآت على تشغيل 26% من اجمالي عدد العاملين في المنشآت، فيما تشكل المنشآت كبيرة الحجم حوالي 1.4% من اجمالي عدد المنشآت، وتعمل على تشغيل 23.5% من اجمالي عدد المشتغلين في المنشآت. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018، ص29)

أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين - :

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة رافدا مهما في الاقتصاد الوطني وخاصة على مستوى مساهمة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تستوعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الأيدي العاملة الفلسطينية، خاصة الخريجين الجامعيين وتمثل المشروعات فرصة للفقراء وذوي الدخل المتدني للاستفادة من توفير مصدر دخل جديد لهم، فتغطي جزء كبير من احتياجات السوق المحلي، وتعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة واحدة من إحدى أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأحد أهم عناصر الاستراتيجية في عمليات التنمية والتطوير الاقتصادي (المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، 2014، ص4)

أنواع المشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة في فلسطين: (الكرد، 2012، ص3)

1. المشروعات الصناعية: صناعات استهلاكية صغيرة أو مهن وحرف صناعية.
 2. المشروعات التجارية: تجارة الجملة والتجزئة الوكلاء والسماسة.
 3. المجالات الخدمية: المكاتب الخدماتية المختلفة ووكالات السياحة والتأمين وغيرها والخدمات الفندقية والخدمات الشخصية.
 4. المشاريع النسوية الصغيرة والتي كان لها تأثير على التطور الاقتصادي والاجتماعي للمرأة وعلى تنمية الاقتصاد المحلي.
 5. الحيازات الزراعية المملوكة للسكان المحليين بشكل متفاوت إضافة إلى مهنة الصيد.
 6. المشروعات الصغيرة في إطار المنظمات غير الحكومية وهي مشاريع بحاجة إلى مزيد من التطوير في إطار الخطة التنموية الفلسطينية.
 7. الصناعات التي تنتج منتجات متطورة في مختلف المجالات (الهندسية، التجارية، الصناعية).
- تعتمد المشاريع الصغيرة في فلسطين في نشاطها الانتاجي على العمل اليدوي مع الاستعانة ببعض المعدات والآلات والادوات البسيطة، فالمشاريع الصغيرة الفلسطينية تتسم بعدد من الميزات وهي: (القواسمة، 2010)
1. تعد ملكية هذه المشاريع ملكية فردية، عائلية.
 2. هناك العديد من المجالات التي تنشط بها هذه المشاريع مثل الصناعات الحرفية كالنجارة، الحدادة، الخياطة، التجديد، الصناعية الكيميائية، وقطاع الخدمات والسياحة.
 3. شكل العوامل الاقتصادية أحد أهم الأسباب لإنشاء هذا النوع من المشاريع .
 4. إن المدخرات الشخصية هي عبارة عن مصدر التمويل الأساسي لهذه المشاريع وهناك ابتعاد عن التعامل مع البنوك.
 5. معظم هذه المشاريع تقوم على تسويق منتجاتها محلياً.
 6. صغر حجم رأس المال وخاصة في بداية حياة المشروع.
 7. لها القدرة على التكيف مع المتغيرات وتتسم بالمرونة والتجديد واستخدامها لوسائل وتقنيات بسيطة.
 8. لديها القدرة على المساهمة في زيادة إيرادات الدولة، من خلال الضرائب التي تفرضها الدولة على هذه المشاريع وبالتالي تخفيف العبء على المشاريع الكبيرة
- المشاكل التي تواجهها المشاريع الصغيرة في فلسطين:**
- تعاني المشروعات الصغيرة من مشكلات متعددة، وإن بعض المشكلات ناجمة عن المشكلات التي يعاني منها المجتمع الذي يحتضن هذه المشروعات سواء ما يتعلق بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وضعف ميل الافراد للادخار والاستثمار، وشح الموارد المحلية إضافة إلى المشكلات أخرى متفرقة، ويمكن تصنيف المشكلات التي تؤثر في المشروعات الصغيرة ضمن مجموعتين ترتبط المجموعة الأولى بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع ولذلك يصعب تغييرها من قبل إدارة المشروع. وهي مجموعة المشكلات الخارجية، أما الثانية فهي مشكلات داخلية وترتبط بالتوجهات العامة لسياسات المشروع ويمكن معالجتها من قبل إدارة المشروع. (الصوراني ونصر الله، 2005)

ومن اهم هذه المشكلات: (نصر، 2009)

1. المشاكل التي يكون مصدرها من خارج المنشأة ولا تستطيع الإدارة السيطرة عليها؛ بسبب ارتباطها بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الدول.
 2. المشاكل ذات العلاقة القانونية والتشريعية إن غياب البيئة القانونية والتشريعية لعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أدى إلى عدم وضوح الرؤية تجاهها وعدم القدرة على وضع خطط مستقبلية لتنميتها.
 3. مشاكل ذات العلاقة بالبنية التحتية يمكن ملاحظة انخفاض خدمات البنية التحتية في فلسطين خاصة خدمات المياه والكهرباء والاتصالات والطرق المعبدة؛ نظرا لارتفاع تكاليفها.
 4. مشاكل ذات العلاقة بالسوق والتسويق تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة مشاكل من حيث الضعف في الخبرة التسويقية للمنتجين، وتعمق هذه المشكلة في الأسواق الخارجية (لتصدير).
 5. مشاكل تتعلق بالإنتاج والإنتاجية فلسطين تواجه العديد من المشاكل المتعلقة في الإنتاج، مثل تدني جودة بعض المنتجات الأمر الذي أثر على القدرة التنافسية للمنتجات وأضعفها.
 6. المشاكل المتعلقة بالتمويل تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من تدني نسب التمويل المقدم لها سواء كان التمويل بغرض توسيع أنشطتها أو لزيادة رأس مالها.
- برنامج (أسناد) الحكومي لدعم المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر في فلسطين: (صندوق الاستثمار الفلسطيني، 2020)**
- بتاريخ 2020/5/3، أطلقت السلطة الفلسطينية ومن خلال صندوق الاستثمار الفلسطيني (الصندوق السيادي)، برنامجا طارئا لدعم المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، لمواجهة التبعات الاقتصادية السلبية لتفشي فيروس "كورونا" حيث يهدف البرنامج إلى تمكين هذه المنشآت من الوصول إلى السيولة المالية اللازمة لمساعدتها على الاستمرار في عملها وتمكينها من الاحتفاظ بعمالها وموظفيها من خلال دفع أجورهم خلال فترة الطوارئ التي تعيشها فلسطين جراء جائحة الكورونا، وإسنادها خلال مرحلة التعافي بعد انتهاء الجائحة.
- ومن المتوقع أن يستفيد من برنامج (إسناد)، والذي سيتم تطبيقه من خلال مؤسسات الإقراض الشريكة، أكثر من 2,500 مشروع/منشأة في الضفة الغربية والقدس وغزة، على أن يساعد البرنامج لدى اكتمال تطبيقه في استدامة وخلق أكثر من 5000 وظيفة، وذلك بناءً على معدلات الإقراض والاستفادة في برامج صندوق الاستثمار الحالية.
- ويهدف البرنامج إلى:
- تمكين المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر من الوصول إلى التمويل اللازم لاستمرار أنشطتها والحفاظ على عمالها وموظفيها ودفع أجورهم.
 - ودعم وإسناد الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر للتعافي بعد انتهاء الجائحة، والانطلاق في أعمالها مجدداً.
- ومن الاسباب التي دعت الحكومة الفلسطينية للإعلان عن برنامج اسناد:**
1. اعتماد المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر بشكل رئيسي على مؤسسات الإقراض في سد حاجاتها التمويلية بسبب سهولة معاملاتها نسبياً وقلة الضمانات المطلوبة مقارنةً بالقطاع البنكي. علماً بأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر تشكل 90% من إجمالي المنشآت العاملة، و 80% من مجموع القوى العاملة، لكنها تحصل على 15% فقط من إجمالي التسهيلات في فلسطين.

2. المنشآت الصغيرة والمتوسطة في معظمها غير مؤهلة للحصول على قروض من البنوك ضمن الاوضاع الطبيعية بسبب صغر حجم القروض المطلوبة او طبيعتها وعدم توفر ضمانات كافية، عدم توفر بيانات رسمية مدققة تساعد البنوك على اتخاذ القرارات، والمخاطرة الأعلى التي تحيط بهذا القطاع أو وجودها ضمن مناطق أكثر مخاطرة بالإضافة إلى تصنيف نسبة كبيرة من هذه المنشآت ضمن القطاع غير المنظم بحسب التعريفات الرسمية.
3. من المتوقع أن تكون مؤسسات الاقراض متحفظة في إقراض المشاريع متناهية الصغر والصغيرة خال وحتى بعد نهاية فترة الإغلاق والعودة التدريجية الى العمل بسبب كونها من أكثر الفئات مخاطرة.

إجراءات الدراسة:

- **منهج الدراسة:** اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، وحيث أن المنهج الوصفي التحليلي يتم من خلال الرجوع للوثائق المختلفة كالكتب والصحف والمجلات وغيرها من المواد التي يثبت صدقها بهدف تحليلها للوصول إلى أهداف البحث (Saunders 84, 2000, p:،) سيتم الاعتماد على هذا المنهج للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضع الدراسة، كما أنه سيستخدم المسح الشامل في اختياره لعينة الدراسة، وسيستخدم الاستبانة في جمع البيانات الأولية.

محددات الدراسة:

اجريت هذه الدراسة أثناء فترة الاغلاق لمختلف المنشآت الاقتصادية مما شكل صعوبة للباحثين في التواصل مع اصحاب هذه المنشآت بشكل مباشر، ولتغلب على ذلك فقد تم تصميم استبيان الكتروني تم رفعة على شبكة الانترنت لمدة اسبوعين، وقد بلغ عدد الاستثمارات التي تم تعبئتها من قبل المنشآت في محافظة بيت لحم (80) استمارة وتعتبر هذه العينة كافية وكبيرة لتقدير النتائج المطلوبة لهذه الدراسة.

مجتمع الدراسة:

شمل مجتمع الدراسة مختلف انواع المشاريع الصغيرة العاملة في محافظة بيت لحم (تجارة، صناعة، خدمات، حرف ومهن، المقاولات)

جدول رقم (1):

توزيع افراد العينة حسب العوامل الديمغرافية

البيانات الشخصية	العدد	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	60.0
	أنثى	40.0
	المجموع	80 %100
العمر	20 - 25 سنة	11 13.8
	26 - 35 سنة	26 32.5
	36 - 45 سنة	22 27.5
	أكثر من 45 سنة	21 26.3

المجموع	80	%100
توجيهي أو أقل	14	17.5
دبلوم	12	15.0
بكالوريوس	40	50.0
دراسات عليا	14	17.5
المجموع	80	%100
مدينة	56	70.0
قرية	18	22.5
مخيم	6	7.5
المجموع	80	%100
فردية	28	35.0
تعاونية	8	10.0
أسرية	33	41.3
شراكة	11	13.8
المجموع	80	%100
تجاري	24	30.0
صناعي	4	5.0
حرفي	9	11.3
زراعي	8	10.0
خدماتي	10	12.5
طبي	3	3.8
تعليمي	7	8.8
سياحي	11	13.8
غير ذلك	4	5.0
المجموع	80	%100

عينة الدراسة:

ان عينة الدراسة هي عينة عشوائية غير تحكمية حيث تم إتاحة المجال لكافة المنشآت الصغيرة العاملة في محافظة بيت لحم تعبئة الاستمارة دون تدخل منا في تحديد عدد هذه المنشآت او القطاعات الاقتصادية التي تنتمي لها: وقد جاءت نتائج الدراسة لتؤكد التوزيع القطاعي للمنشآت الاقتصادية في المحافظة على النحو التالي:

1. 30% من المنشآت تنتمي الى قطاع التجارة.
2. 13.8% من المنشآت تنتمي الى قطاع السياحة.
3. أن قطاع الخدماتي إحتل ما نسبته 12.5% من المنشآت.
4. قطاع الحرف ما نسبته 11.3%
5. وأن القطاع الزراعي شكل ما نسبته 10%

أداة الدراسة:

تم استخدام استبانة تشتمل على محاور، وتتكون المحاور من مجموعة من الفقرات، تبين درجة الموافقة (كبيرة جدا، كبيرة، متوسطة، قليلة، قليلة جدا)، وتم تحديد القيم (5، 4، 3، 2، 1) لتقابل التقديرات السابقة لكل فقرة من فقرات الاستبانة. وتم حساب درجات الموافقة بحسب مقياس خماسي التدرج، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (2):

مقياس خماسي التدرج

درجة الموافقة	المتوسط الحسابي		الوزن النسبي	
	من	إلى	من	إلى
قليلة جدا	1.00	أقل من 1.80	20.00	أقل من 36.00
قليلة	1.80	أقل من 2.60	36.00	أقل من 52.00
متوسطة	2.60	أقل من 3.40	52.00	أقل من 68.00
كبيرة	3.40	أقل من 4.20	68.00	أقل من 84.00
كبيرة جدا	4.20	5.00	84.00	100.00

خامسا: صدق أداة الدراسة:

يعني صدق أداة الدراسة أن الأداة تقيس ما وضعت لقياسه، وقد تم التحقق من صدق الاستبانة من خلال الطرق التالية:

1. **الصدق من وجهة المحكمين:** تم عرض الاستبانة على عدد (5) من المحكمين من ذوي الاختصاص، من أجل التأكد من سلامة الصياغة اللغوية للاستبانة، ووضوح تعليمات الاستبانة، وانتماء الفقرات لمحاور الاستبانة، ومدى صلاحية هذه الأداة لقياس الأهداف المرتبطة بهذه الدراسة، وبذلك تم التحقق من صدق الاستبانة من وجهة نظر المحكمين.
2. **صدق الاتساق الداخلي:** تم حساب صدق الاتساق الداخلي من خلال إيجاد معاملات الارتباط لمحاور الاستبانة، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (3):

معاملات الارتباط لمحاور الاستبانة

م	المحور	معامل الارتباط	قيمة "Sig."	الدالة
1	التميز والإبداع	0.831	0.000	دالة
2	النمو	0.882	0.000	دالة
3	المخاطرة	0.906	0.000	دالة
4	خصائص الريادي	0.756	0.000	دالة
	الاستبانة ككل	0.942	0.000	دالة

يتبين من الجدول السابق أن محاور الاستبانة تتمتع بمعاملات ارتباط دالة إحصائياً، وتفي بأغراض الدراسة. سادساً: ثبات أداة الدراسة: يعني بثبات أداة الدراسة أن الأداة تعطي نفس النتائج تقريباً لو طبقت مرة أخرى على نفس المجموعة من الأفراد، أي أن النتائج لا تتغير، وتم التحقق من ثبات الاستبانة من خلال الطرق التالية:

1. الثبات باستخدام معادلة ألفا كرونباخ:

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة من خلال حساب قيمة معاملات الارتباط باستخدام معادلة ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (4):

معاملات الارتباط باستخدام معادلة ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة

م	المحور	معامل الارتباط
1	التميز والإبداع	0.799
2	النمو	0.800
3	المخاطرة	0.919
4	خصائص الريادي	0.891
	الاستبانة ككل	0.952

يتبين من الجدول السابق أن معاملات الارتباط باستخدام معادلة ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة هي معاملات ثبات دالة إحصائياً، وتفي بأغراض الدراسة.

2. الثبات بطريقة التجزئة النصفية: تم التحقق من ثبات أداة الدراسة من خلال حساب معاملات الارتباط بطريقة التجزئة النصفية لمحاور الاستبانة، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (5):

معاملات الارتباط بطريقة التجزئة النصفية لمحاول الاستبانة

المحور	معامل الارتباط	
	قبل التعديل	بعد التعديل
1 التميز والإبداع	0.507	0.673
2 النمو	0.512	0.677
3 المخاطرة	0.699	0.823
4 خصائص الريادي	0.514	0.679
الاستبانة ككل	0.816	0.899

يتبين من الجدول السابق أن معاملات الارتباط بطريقة التجزئة النصفية لمحاول الاستبانة هي معاملات ثبات دالة إحصائياً، وتفي بأغراض الدراسة.

سابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة: للإجابة على أسئلة الدراسة تم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) (معامل ارتباط بيرسون، معادلة ألفا كرونباخ، طريقة التجزئة النصفية، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الوزن النسبي، اختبار "T" للعينة الواحدة، اختبار T-Test، اختبار One-Way ANOVA) في إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة للدراسة، وهي على النحو التالي:

1. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient): للتحقق من صدق الاتساق الداخلي.
 2. معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha): للتحقق من ثبات الاستبانة.
 3. طريقة التجزئة النصفية (Split-Half Method): للتحقق من ثبات الاستبانة.
 4. اختبار كولمغوروف - سمرنوف: لاختبار إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.
 5. اختبار T للعينة الواحدة: لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات عينة الدراسة على فقرات ومحاور الاستبانة، وللتعرف على مدى انحراف الاستجابات لكل فقرة من الفقرات عن وسطها الحسابي، إلى جانب المحاور الرئيسية، وللتعرف على قيمة "T"، وقيمة "Sig."
 6. اختبار T لعينتين مستقلتين (T-Test): للتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقدير أفراد عينة الدراسة لمتغير: (الجنس).
 7. اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA): للتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقدير أفراد عينة الدراسة لمتغيرات: (العمر، المؤهل العلمي، مكان السكن، نوع الملكية، نوع المشروع).
- تم استخدام درجة ثقة (95%) في اختبار كل الفروض الإحصائية للدراسة، بما يعني أن احتمال الخطأ يساوي (5%)، وهي النسبة المناسبة لطبيعة الدراسة.

ثامنا: اختبار توزيع البيانات:

تم استخدام اختبار كولمغوروف - سمرنوف Kolmogorov-Smirnov Test (K-S) لاختبار إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (6):

اختبار التوزيع الطبيعي لمحاو الاستبانة

م	المحور	قيمة "Sig."
1	التميز والإبداع	0.194
2	النمو	0.200
3	المخاطرة	0.083
4	خصائص الريادي	0.146

يتبين من الجدول السابق أن قيمة "Sig." لجميع محاور الاستبانة أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ولذلك تم استخدام الاختبارات المعلمية.

اختبار فرضيات الدراسة:

أولاً: تحليل النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول ومناقشتها: ما واقع التميز والإبداع في المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم؟

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1	يستطيع الآخرون تقليد منتجك	3.550	1.066	4.614	0.000	71.000	5	كبيرة
2	تعمل على إيجاد خدمات أو منتجات جديدة دائماً	4.325	0.868	13.650	0.000	86.500	4	كبيرة جداً
3	تعمل على تطبيق الأفكار الجديدة والخلاقة	4.450	0.727	17.829	0.000	89.000	2	كبيرة جداً
4	تعمل دائماً على تحسين جودة منتجاتك	4.563	0.592	23.607	0.000	91.250	1	كبيرة جداً
5	تتبع استخدام الأساليب الإدارية الملائمة للظروف	4.363	0.680	17.932	0.000	87.250	3	كبيرة جداً
6	تستطيع تقليل قيمة تكاليف الإنتاج	3.500	1.147	3.898	0.000	70.000	6	كبيرة

متوسطة	7	64.500	0.121	1.569	1.283	3.225	تستطيع التكيف مع متغيرات وظروف حالة الطوارئ	7
كبيرة		79.929	0.000	16.569	0.538	3.996	المحور ككل	

تم الإجابة على هذا السؤال باستخدام اختبار "T" للعينات الواحدة، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (7):

تحليل بيانات فقرات محور التميز والإبداع

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- واقع التميز والإبداع في المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم جاء بوزن نسبي (79.929)، وهو بدرجة موافقة (كبيرة).

ويعزو الباحثان ذلك إلى:

اهتمام أصحاب المشاريع الصغيرة بتحقيق التميز والإبداع في هذه المشاريع من أجل تحقيق أكبر كمية ممكنة من الأرباح وجني الأموال، هذا بالإضافة إلى التميز بالعلامة التجارية لمنتجاتهم، هذا بالإضافة إلى ضعف الوضع الاقتصادي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وتطلعهم إلى رفع مستوى معيشتهم في ظل حال الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم، وكذلك فإن الممولين للمشاريع الصغيرة يسعون إلى دعم وتعزيز من يقوم بهذه المشاريع وتقديم التسهيلات الممكنة لهم.

وقد تم ترتيب فقرات هذا المحور بحسب دراجة موافقة عينة الدراسة، ويمكن التعليق على ذلك بمناقشة أعلى الفقرات وادني الفقرات.

- أعلى ترتيب فقرات رقم (4)، وهي (تعمل دائماً على تحسين جودة منتجاتك)، وقد جاءت بوزن نسبي (91.250)، وهي بدرجة موافقة (كبيرة جداً).

ويعزو الباحثان ذلك إلى:

إن اهتمام من يقومون بتنفيذ هذه المشروعات بتحسين جودة منتجاتهم وتطويرها لكي يسعون إلى تسويقها وتحقيق رضا العملاء عن جودتها، وتحقيق الأرباح المطلوبة للعيش بكرامة في ظل هذه الظروف الصعبة التي يعيشها أبناء الشعب الفلسطيني في مدينة بيت لحم، ويدعم ذلك ما يمتلكه القائمين على هذه المشاريع الصغيرة من مهارات وخبرات في هذا المجال.

- أدنى ترتيب فقرات رقم (7)، وهي (تستطيع التكيف مع متغيرات وظروف حالة الطوارئ)، وقد جاءت بوزن نسبي (64.500)، وهي بدرجة موافقة (متوسطة).

ويعزو الباحثان ذلك إلى:

إن بعض أصحاب المشاريع الصغير حديثو العهد بهذه المشاريع، وقد لا يمتلكون المهارات والكفايات اللازمة للتكيف مع متغيرات الحياة الاجتماعية والاقتصادية وخاصة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم.

وهذا يتطلب من أصحاب المشاريع الصغيرة العمل تعزيز نقاط القوة في فقرات هذا المحور ومعالجة نقاط الضعف أو التخفيف من حدتها، ومساعدتهم على التكيف الفردي والأسري والعملي مع احتياجات سوق العمل واحتياجات المجتمع الفلسطيني عن طريق برامج خاصة في التوجيه والإرشاد لمهني.

ثانياً: نتائج السؤال الثاني ومناقشتها: ما واقع النمو في المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم؟

تم الإجابة على هذا السؤال باستخدام اختبار "T" للعينة الواحدة، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (8):

تحليل بيانات فقرات محور النمو

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1	تقوم بعمل دراسات جدوى بشكل مستمر للمشروع	3.725	1.067	6.077	0.000	74.500	4	كبيرة
2	تستطيع تحديد نقاط القوة والضعف في الظروف الحالية	4.000	0.914	9.786	0.000	80.000	3	كبيرة
3	يتوفر هيكل اداري للمشروع	3.713	1.105	5.769	0.000	74.250	5	كبيرة
4	تأثر مستوى مبيعاتك بالوضع القائم	4.550	0.825	16.800	0.000	91.000	1	كبيرة جدا
5	يحقق المشروع عائداً اجتماعياً تحت هذه الظروف	2.713	1.193	-2.156	0.034	54.250	7	متوسطة
6	لديك افكار مستقبلية لمواجهة حالة الطوارئ	3.325	1.041	2.793	0.007	66.500	6	متوسطة
7	التوسع في ظل هذه الظروف مخاطرة	4.388	1.049	11.827	0.000	87.750	2	كبيرة جدا
	المحور ككل	3.773	0.554	12.487	0.000	75.464		كبيرة

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- واقع النمو في المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم جاء بوزن نسبي (75.464)، وهو بدرجة موافقة (كبيرة).

ويعزو الباحثان ذلك إلى:

اهتمام السلطة الوطنية الفلسطينية بتشجيع الدول المانحة والمؤسسات في دعم وعزيز ونشر ثقافة المشاريع الصغير في الضفة الغربية لتحقيق النمو الاقتصادي وخاصة نمو المشاريع الصغيرة وتمكين أبناء الشعب الفلسطيني من كسب قوتهم بشرف وكرامه بحسب الإمكانيات المتاحة عالمياً وعربياً ومحلياً للخروج من حالة ضعف المستوى الاقتصادي لدى أبناء الشعب الفلسطيني في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم.

- أعلى ترتيب فقرة رقم (4)، وهي (تأثر مستوى مبيعاتك بالوضع القائم)، وقد جاءت بوزن نسبي (91.000)، وهي بدرجة موافقة (كبيرة جداً).

ويعزو الباحثان ذلك إلى:

توجد علاقة قوية بين الوضع القائم ومستوى مبيعات المشاريع الصغيرة وهذه النتيجة منطقية حيث ان الوضع القائم في مدينة بيت لحم في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم، يعتبر سيئاً أو ضعيفاً ويؤثر سلباً على مستوى مبيعات المشاريع الصغيرة وذلك من حيث الإنتاج والتسويق والمبيعات.

- أدنى ترتيب فقرة رقم (5)، وهي (يحقق المشروع عائداً اجتماعياً تحت هذه الظروف)، وقد جاءت بوزن نسبي (54.250)، وهي بدرجة موافقة (متوسطة).

ويعزو الباحثان ذلك إلى:

ضعف الوضع الاقتصادي لدى أفراد المجتمع الفلسطيني مما يضطرهم إلى عدم الإقبال على شراء مبيعات المشاريع الصغيرة أو على الأقل عدم سداد أو دفع المبالغ المطلوبة منهم بصورة تؤدي إلى ضعف العلاقة الاجتماعية بين أصحاب المشاريع والزبائن، وبذلك يكون العائد الاجتماعي ضعيفاً ولا يحقق الأهداف المرجوة لأصحاب المشاريع الصغيرة.

ثالثاً: نتائج السؤال الثالث ومناقشتها: ما واقع المخاطرة في المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم؟

تم الإجابة على هذا السؤال باستخدام اختبار "T" للعينة الواحدة، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (9):

تحليل بيانات فقرات محور المخاطرة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1	تتسبب ظروف الطوارئ في عدم استقرار دخل المشروع	4.725	0.595	25.939	0.000	94.500	1	كبيرة جدا
2	يعمل المشروع لعدد ساعات قليلة	4.388	0.879	14.124	0.000	87.750	6	كبيرة جدا
3	تواجه مشكلة قلة الطلب	4.450	0.761	17.033	0.000	89.000	5	كبيرة جدا
4	يعمل المشروع بقوة بشرية قليلة	4.250	0.893	12.520	0.000	85.000	9	كبيرة جدا
5	يتعرض مشروعك لمخاطر مالية ونقدية	4.463	0.810	16.141	0.000	89.250	4	كبيرة جدا
6	يتعرض مشروعك لمخاطر سياسية وقانونية	3.563	1.251	4.021	0.000	71.250	13	كبيرة
7	يتعرض مشروعك لمخاطر المنافسة	4.000	1.091	8.200	0.000	80.000	12	كبيرة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
8	رجوع شيكات الزبائن يعيق نمو المشروع	4.200	1.060	10.124	0.000	84.000	10	كبيرة جدا
9	رجوع شيكات المشروع يضعف مصداقية المشروع عند الموردين	4.038	1.130	8.212	0.000	80.750	11	كبيرة
10	تكس منتجات المشروع تخفض من سيولة المشروع	4.388	0.819	15.153	0.000	87.750	6	كبيرة جدا
11	تباطؤ عجلة الانتاج تخفض من فرص البقاء في السوق	4.338	0.810	14.761	0.000	86.750	8	كبيرة جدا
12	تراجع القوى الشرائية لدى المواطنين انعكس سلباً على انتاج المشروع	4.575	0.792	17.788	0.000	91.500	2	كبيرة جدا
13	قانون الطوارئ يساعد على بقاء المشروع ونموه	2.463	1.312	-3.666	0.000	49.250	14	قليلة
14	الاغلاقات وفصل المحافظات اضعف امكانية نمو وتطور المشروع	4.538	0.856	16.065	0.000	90.750	3	كبيرة جدا
	المحور ككل	4.170	0.573	18.252	0.000	83.393		كبيرة

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- واقع **المخاطرة** في المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم جاء بوزن نسبي (83.393)، وهو بدرجة موافقة (كبيرة).
ويعزو الباحثان ذلك إلى:

ان الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يعيشها أبناء الشعب الفلسطيني بصفه عامة وفي محافظة بيت لحم بصفة خاصة ترخي بسدولها سلباً على المشاريع الصغيرة ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم بصورة تظهر واقع المخاطرة في المشاريع الصغيرة حيث ان درجة هذه المخاطر (كبيرة)، وتؤثر على انتاج هذه المشاريع وصعوبة تسويقها لدى أفراد المجتمع محافظة بيت لحم.

- أعلى ترتيب فقرة رقم (1)، وهي (تتسبب ظروف الطوارئ في عدم استقرار دخل المشروع)، وقد جاءت بوزن نسبي (94.500)، وهي بدرجة موافقة (كبيرة جدا).
ويعزو الباحثان ذلك إلى:

إن ظروف الطوارئ التي يعيشها المجتمع الفلسطيني صعبه وتؤثر على فتح او إغلاق المشاريع الصغيرة وعدم إمكانها من الإنتاج وبالتالي عدم تمكنها من تسويق منتجات هذه المشاريع في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم.

- أدنى ترتيب فقرة رقم (13)، وهي (قانون الطوارئ يساعد على بقاء المشروع ونموه)، وقد جاءت بوزن نسبي (49.250)، وهي بدرجة موافقة (قليلة).

ويعزو الباحثان ذلك إلى:

إن قانون الطوارئ يقلل ويحد من إنتاج ومبيعات المشاريع الصغيرة لأنه من غير الممكن فتح أبواب هذه المشاريع الصغير والقيام بالمهام المطلوبة منها في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم، وقد تسببت هذه المشاريع بالكثير من الأضرار في ظل جائحة كورونا ومنهم من أغلق مشروعه بسبب هذه الظروف الصعبة، لعدم قدرته على الالتزام بمتطلبات وأعباء المشروع.

رابعاً: نتائج السؤال الرابع ومناقشتها:

ينص السؤال على ما يلي:

ما مدى توفر خصائص الريادي في المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم؟
تم الإجابة على هذا السؤال باستخدام اختبار "T" للعينة الواحدة، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (10):

تحليل بيانات فقرات محور خصائص الريادي

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1	ترغب دائماً في تقديم الأفضل	4.763	0.557	28.315	0.000	95.250	1	كبيرة جداً
2	لديك رغبة بالاستقلالية وعدم الاعتماد على الآخرين	4.650	0.618	23.869	0.000	93.000	2	كبيرة جداً
3	لديك ثقة بالنفس رغم حالة الطوارئ	4.225	1.006	10.891	0.000	84.500	4	كبيرة جداً
4	تستطيع استغلال الظروف الحالية لصالح مشروعك	3.163	1.307	1.112	0.269	63.250	5	متوسطة
5	تعتبر العائد المالي أساس نجاح المشروع	4.338	0.899	13.303	0.000	86.750	3	كبيرة جداً
6	في ظل الظروف القائمة تستطيع كسب الزبائن	2.925	1.290	-0.520	0.605	58.500	6	متوسطة
7	ظروف الطوارئ لا تؤثر على علاقتك مع الموردين	2.613	1.297	-2.671	0.009	52.250	7	متوسطة
	المحور ككل	3.811	0.579	12.534	0.000	76.214		كبيرة

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- مدى توافر خصائص الريادي في المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم جاء بوزن نسبي (76.214)، وهو بدرجة موافقة (كبيرة).

ويعزو الباحثان ذلك إلى:

إن أبناء الشعب الفلسطيني يتمتعون بالقدرة على امتلاك الريادي للمهارات والكفايات اللازمة للعمل في ظل الظروف القاهرة بالإضافة الى ان أصحاب المشاريع الصغيرة يختارون أفضل المهنيين الفنيين للعمل في هذه المشاريع في ظل ظروف العمل القاهرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم

- أعلى ترتيب فقرة رقم (1)، وهي (ترغب دائماً في تقديم الأفضل)، وقد جاءت بوزن نسبي (95.250)، وهي بدرجة موافقة (كبيرة جداً).

ويعزو الباحثان ذلك إلى:

إن الإنسان بصفه عامة ينظر إلى تحقيق الأفضل في جميع مجالات الحياة وهذا ينعكس بصورة واضحة على اصحاب المشاريع الصغيرة الذين يسعون الى تحقيق وتقديم الأفضل لأبناء الشعب الفلسطيني في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم

- أدنى ترتيب فقرة رقم (7)، وهي (ظروف الطوارئ لا تؤثر على علاقتك مع الموردين)، وقد جاءت بوزن نسبي (52.250)، وهي بدرجة موافقة (متوسطة).

ويعزو الباحثان ذلك إلى:

إن ظروف الطوارئ تؤثر على علاقة أصحاب المشاريع الصغير مع الموردين وهذه نتيجة حقيقية، نتيجة الاغلاقات المستمر والمتكررة لهذه المشاريع وعدم الالتزام بتنفيذ المشاريع وتعهدهات أصحابها مع الموردين والزبائن

خامساً: نتائج السؤال الخامس ومناقشتها: هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات

المبحوثين حول واقع المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم تعزى لمتغيرات: (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، مكان السكن، نوع الملكية، نوع المشروع)؟

وللإجابة على هذا السؤال تم صياغة الفرضية التالية:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين حول واقع المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم تعزى لمتغيرات: (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، مكان السكن، نوع الملكية، نوع المشروع).

ويتفرع من الفرضية الرئيسة السابقة الفرضيات الفرعية التالية:

7. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين حول واقع المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم غزة تعزى لمتغير الجنس.

تم التحقق من صحة هذه الفرضية عن طريق اختبار T-Test، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (11):

الفروقات بالنسبة لمتغير الجنس

المحور	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الدالة
التميز والإبداع	ذكر	48	3.946	0.556	-1.019	0.312	غير دالة
	أنثى	32	4.071	0.509			
النمو	ذكر	48	3.705	0.447	-1.349	0.181	غير دالة
	أنثى	32	3.875	0.679			
المخاطرة	ذكر	48	4.289	0.551	2.339	0.022	دالة
	أنثى	32	3.991	0.567			
خصائص الريادي	ذكر	48	3.786	0.565	-0.471	0.639	غير دالة
	أنثى	32	3.848	0.606			

* قيمة "T" الجدولية عند درجة حرية (78) وعند مستوى دلالة (0.05) = (1.990).

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- قيمة "Sig." المحسوبة أكبر من "0.05" في محور الأول والثاني والرابع، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين حول واقع المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الجنس.
- قيمة "Sig." المحسوبة أقل من "0.05" في محور الثالث، وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين حول واقع المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الجنس، ولصالح (الذكور).

ويعزو الباحثان ذلك إلى:

ان أبناء الشعب الفلسطيني يعيشون في ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية واحدة أو متشابهة في ظل الاحتلال والحصار الصهيوني لضفة الغربية (محافظة بيت لحم) مما يؤدي إلى عدم وجود فروق تعزى للجنس (الذكور، الإناث) في المحور (الأول والثاني والرابع)، سواء كانوا من القائمين على هذه المشاريع أم المستفيدين من إنتاجها ومبيعاتها في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم، في حين توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المحور الثالث المخاطرة تعزى لمتغير الجنس ولصالح الذكور، ان المتقدمين للمشاريع الصغيرة غالبية أصحاب هذه المشاريع من الذكور بصورة تشعرهم بوجود هذه المخاطر.

8. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين حول واقع المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير العمر.

تم التحقق من صحة هذه الفرضية عن طريق اختبار One-Way ANOVA، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (12):

الفروقات بالنسبة لمتغير العمر

المحور	العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "F"	قيمة "Sig."	الدالة
التميز والإبداع	20 - 25 سنة	11	3.649	0.627	2.080	0.110	غير دالة
	26 - 35 سنة	26	4.011	0.503			
	36 - 45 سنة	22	4.130	0.483			
	أكثر من 45 سنة	21	4.020	0.546			
النمو	20 - 25 سنة	11	3.662	0.865	0.830	0.481	غير دالة
	26 - 35 سنة	26	3.725	0.587			
	36 - 45 سنة	22	3.929	0.447			
	أكثر من 45 سنة	21	3.728	0.399			
المخاطرة	20 - 25 سنة	11	3.896	0.446	1.122	0.346	غير دالة
	26 - 35 سنة	26	4.168	0.709			
	36 - 45 سنة	22	4.205	0.417			
	أكثر من 45 سنة	21	4.279	0.577			
خصائص الريادي	20 - 25 سنة	11	3.818	0.389	0.927	0.432	غير دالة
	26 - 35 سنة	26	3.681	0.715			
	36 - 45 سنة	22	3.961	0.538			
	أكثر من 45 سنة	21	3.810	0.506			

* قيمة "F" الجدولية عند درجة حرية (3، 76) وعند مستوى دلالة (0.05) = (2.720).

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- قيمة "Sig." المحسوبة أكبر من "0.05" في محور الأول والثاني والثالث والرابع، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين حول واقع المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير العمر.

ويعزو الباحثان ذلك إلى:

إن أبناء الشعب الفلسطيني يعيشون في ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية واحدة أو متشابهة في ظل الاحتلال والحصار الصهيوني لضفة الغربية في محافظة بيت لحم، مما يؤدي إلى عدم وجود فروق تعزى للعمر في المحور (الأول والثاني، والثالث، والرابع)، سواء كانوا من القائمين على هذه المشاريع أم المستفيدين من إنتاجها ومبيعاتها في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم. وسواء كانوا صغاراً أم كباراً.

9. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين حول واقع المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
تم التحقق من صحة هذه الفرضية عن طريق اختبار One-Way ANOVA، كما هو مبين في الجدول التالي:
جدول رقم (23):

الفروقات بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي

المحور	المرحل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "F"	قيمة "Sig."	الدلالة
التميز والإبداع	توجيهي أو أقل	14	3.929	0.613	0.097	0.962	غير دالة
	دبلوم	12	4.024	0.571			
	بكالوريوس	40	4.014	0.513			
	دراسات عليا	14	3.990	0.556			
النمو	توجيهي أو أقل	14	3.714	0.459	0.816	0.489	غير دالة
	دبلوم	12	3.690	0.370			
	بكالوريوس	40	3.746	0.651			
	دراسات عليا	14	3.980	0.458			
المخاطرة	توجيهي أو أقل	14	3.760	0.795	3.767	0.014	دالة
	دبلوم	12	4.423	0.544			
	بكالوريوس	40	4.193	0.442			
	دراسات عليا	14	4.296	0.519			
خصائص الريادي	توجيهي أو أقل	14	3.673	0.740	0.791	0.503	غير دالة
	دبلوم	12	3.929	0.586			
	بكالوريوس	40	3.771	0.518			
	دراسات عليا	14	3.959	0.573			

* قيمة "F" الجدولية عند درجة حرية (3، 76) وعند مستوى دلالة (0.05) = (2.720).

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- قيمة "Sig." المحسوبة أكبر من "0.05" في محور الأول والثاني والرابع، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين حول واقع المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
- قيمة "Sig." المحسوبة أقل من "0.05" في محور الثالث، وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين حول واقع المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي، ولصالح حملة (الدبلوم).

ويعزو الباحثان ذلك إلى:

يتضح للباحثة ان هناك اتفاق بين جميع حملة الشهادات العلمية حول موضوع الدراسة عدم وجود فروق تعزى لمتغير المؤهل العلمي في المحور (الأول والثاني والرابع) ، سواء كانوا من القائمين على هذه المشاريع أم المستفيدين من إنتاجها ومبيعاتها في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم، في حين توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المحور الثالث المخاطرة تعزى لمتغير المؤهل العلمي (توجيهي فاقل، دبلوم، بكالوريوس، دراسات عليا) ، وذلك بسبب أن غالبية أصحاب هذه المشاريع من الذين مؤهلهم العلمي الدبلوم، وهم المهنيين والفنيين الذين يمتلكون المهارات والكفايات اللازمة للعمل في هذه المشاريع الصغيرة ولديهم القدرة على التشخيص والتقدير الحقيقي للمخاطر التي يعاني منها أصحاب هذه المشاريع والمشاريع نفسها بصورة تشعرهم بوجود هذه المخاطر أكثر من غيره حملة المؤهلات العلمية الأخرى.

10. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات الباحثين حول واقع المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير مكان السكن.

تم التحقق من صحة هذه الفرضية عن طريق اختبار One-Way ANOVA، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (24):

الفروقات بالنسبة لمتغير مكان السكن

المحور	مكان السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "F"	قيمة "Sig."	الدلالة
التميز والإبداع	مدينة	56	4.023	0.495	3.144	0.049	دالة
	قرية	18	3.786	0.637			
	مخيم	6	4.381	0.380			
النمو	مدينة	56	3.834	0.471	3.933	0.024	دالة
	قرية	18	3.484	0.745			
	مخيم	6	4.071	0.267			
المخاطرة	مدينة	56	4.135	0.593	0.670	0.515	غير دالة
	قرية	18	4.306	0.511			
	مخيم	6	4.083	0.585			
خصائص الريادي	مدينة	56	3.750	0.575	3.712	0.029	دالة
	قرية	18	3.802	0.478			
	مخيم	6	4.405	0.635			

* قيمة "F" الجدولية عند درجة حرية (2، 77) وعند مستوى دلالة (0.05) = (3.110).

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- قيمة "Sig." المحسوبة أكبر من "0.05" في محور الثالث، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين حول واقع المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير مكان السكن.
- قيمة "Sig." المحسوبة أقل من "0.05" في محور الأول والثاني والرابع، وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين حول واقع المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير مكان السكن، ولصالح سكان (المخيم).

ويعزو الباحثان ذلك إلى:

يتبين من خلال نتائج الدراسة أن أصحاب المشاريع الصغيرة في محافظة بيت لحم وفي المحور الثالث (المخاطر) مما يؤدي إلى عدم وجود فروق تعزى لمتغير مكان، في حين توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المحور (الأول، والثاني، والرابع) تعزى لمتغير مكان لسكن (مدينة، قرية، مخيم)، وذلك بسبب أن غالبية أصحاب هذه المشاريع من المخيمات في محافظة بيت لحم. وهذا ينعكس على التميز والإبداع لدى أصحاب المشاريع الصغيرة وما يترتب على ذلك من آثار سلبية أخرى، حيث أنه سوف تتراجع معدلات النمو. 11. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين حول واقع المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير نوع الملكية.

تم التحقق من صحة هذه الفرضية عن طريق اختبار One-Way ANOVA، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (25):

الفروقات بالنسبة لمتغير نوع الملكية

المحور	نوع الملكية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "F"	قيمة "Sig."	الدالة
التميز والإبداع	فردية	28	3.964	0.567	0.531	0.662	غير دالة
	تعاونية	8	4.214	0.229			
	أسرية	33	3.996	0.537			
	شراكة	11	3.922	0.640			
النمو	فردية	28	3.740	0.620	0.787	0.505	غير دالة
	تعاونية	8	3.821	0.402			
	أسرية	33	3.714	0.540			
	شراكة	11	4.000	0.515			
المخاطرة	فردية	28	4.173	0.562	0.373	0.773	غير دالة
	تعاونية	8	4.036	0.710			
	أسرية	33	4.152	0.579			
	شراكة	11	4.312	0.526			

غير دالة	0.186	1.644	0.520	3.811	28	فردية	خصائص الريادي
			0.395	4.107	8	تعاونية	
			0.633	3.680	33	أسرية	
			0.601	3.987	11	شراكة	

* قيمة "F" الجدولية عند درجة حرية (3، 76) وعند مستوى دلالة (0.05) = (2.720).

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- قيمة "Sig." المحسوبة أكبر من "0.05" في محور الأول والثاني والثالث والرابع، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين حول واقع المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير نوع الملكية.

ويعزو الباحثان ذلك إلى:

إن أصحاب المشاريع الصغيرة في محافظة بيت لحم وبحسب نوع الملكية (الفردية، تعاونية، أسرية، شركة) لديهم اطلاع واسع حول واقع هذه المشاريع الصغير في ظل حالة الطوارئ في محافظة بيت لحم، لذلك كانت آرائهم متفقة مما يؤدي إلى عدم وجود فروق تعزى لمتغير نوع الملكية، ويتبين أن أصحاب المشاريع الصغير متفقين حسب محاور الدراسة (الأول، الثاني، الثالث، الرابع) لذلك أظهرت النتائج بعدم وجود فروق حول واقع المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم.

12. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين حول واقع المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير نوع المشروع.

تم التحقق من صحة هذه الفرضية عن طريق اختبار One-Way ANOVA، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (26):

الفروقات بالنسبة لمتغير نوع المشروع

المحور	نوع المشروع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "F"	قيمة "Sig."	الدلالة
التميز والإبداع	تجاري	24	3.881	0.619	0.909	0.514	غير دالة
	صناعي	4	4.071	0.340			
	حرفي	9	3.984	0.374			
	زراعي	8	4.321	0.273			
	خدماتي	10	4.057	0.548			
	طبي	3	3.619	0.541			
	تعليمي	7	3.837	0.789			
	سياحي	11	4.052	0.516			
	غير ذلك	4	4.250	0.295			

غير دالة	0.795	0.575	0.431	3.798	24	تجاري	النمو
			0.410	3.893	4	صناعي	
			0.623	3.524	9	حرفي	
			0.528	3.679	8	زراعي	
			0.478	4.014	10	خدماتي	
			0.595	3.905	3	طبي	
			1.186	3.633	7	تعليمي	
			0.385	3.779	11	سياحي	
			0.274	3.786	4	غير ذلك	
غير دالة	0.123	1.663	0.671	4.173	24	تجاري	المخاطرة
			0.488	4.071	4	صناعي	
			0.314	4.460	9	حرفي	
			0.607	4.152	8	زراعي	
			0.399	3.893	10	خدماتي	
			0.689	4.071	3	طبي	
			0.482	4.102	7	تعليمي	
			0.383	4.500	11	سياحي	
			0.850	3.607	4	غير ذلك	
غير دالة	0.517	0.905	0.703	3.810	24	تجاري	خصائص الريادي
			0.664	3.964	4	صناعي	
			0.494	3.746	9	حرفي	
			0.269	3.839	8	زراعي	
			0.556	3.900	10	خدماتي	
			0.623	4.286	3	طبي	
			0.616	3.796	7	تعليمي	
			0.504	3.481	11	سياحي	
			0.393	4.107	4	غير ذلك	

* قيمة "F" الجدولية عند درجة حرية (8، 72) وعند مستوى دلالة (0.05) = (2.070).

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- قيمة "Sig." المحسوبة أكبر من "0.05" في محور الأول والثاني والثالث والرابع، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين حول واقع المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير نوع المشروع.

ويعزو الباحثان ذلك إلى:

إن أصحاب المشاريع الصغيرة في محافظة بيت لحم وبحسب نوع المشروع (تجاري، صناعي، حرفي، زراعي، خدماتي، طبي، تعليمي، سياحي، غير ذلك) لديهم اطلاع واسع حول واقع هذه المشاريع في ظل حالة الطوارئ لذلك كانت آرائهم متفقة مما يؤدي إلى عدم وجود فروق تعزى لمتغير نوع المشروع، ويتبين أن أصحاب المشاريع الصغيرة متفقين حسب محاور الدراسة (الأول، الثاني، الثالث، الرابع) لذلك أظهرت النتائج بعدم وجود فروق حول واقع المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) في محافظة بيت لحم.

التوصيات:

وفقاً للنتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال الإطار النظري للدراسة وواقع التحليل الإحصائي للبيانات تم الخروج بالتوصيات التالية:

- العمل على تسويق مشغولات المشاريع الصغيرة من قبل وزارة السياحة بالتعاون مع الغرف التجارية الفلسطينية.
- على الحكومة العمل على إيجاد خطة استراتيجية لمساعدة هذه المشاريع في البقاء من خلال القروض الميسرة والدعم المادي من خلال تخفيض الضرائب أو الغائتها خلال الفترة القادمة.
- على الغرف التجارية مسؤولية كبرى في المساعدة على تسويق المنتجات من خلال تواصلها مع السفارات الفلسطينية في الخارج وإقامة المعارض لدعم أصحاب المشاريع الصغيرة خاصة التحف السياحية.
- على أصحاب المشاريع الصغيرة البحث عن تسويق منتجاتهم بطرق غير تقليدية من خلال استخدام منصات البيع المحلية وال عالمية.
- على أصحاب المشاريع الصغيرة الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز علاقاتهم بأصحاب المصالح من موردين زبائن عملاء ومستفيدين

المراجع:

- أبو حمور، احمد، 1989، التنمية الصناعية في الأردن، مؤشرات، مستقبلها، ودور الحكومة فيها، مجلة العمل، العدد 46، عمان، ص. 80-8
- بنك التنمية الصناعية والعمال المصري، 2009، المشروعات الصغيرة والمتوسطة بارقة أمل للاقتصاد المصري، إدارة التخطيط والبحوث والتطوير الداخلي، مارس 2009، ص2.
- جرار، ذياب علي وآخرون، الإدارة والاقتصاد، فلسطين: وزارة التربية والتعليم العالي، الطبعة الثانية 2008، ص.
- حسين، صلاح وأحمد رزق السيد، 2020، الآثار الاقتصادية لإغلاق منشآت محافظة رام الله والبيرة كنموذج، غرفة تجارة وصناعة حافظة رام الله والبيرة.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، مسح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - نتائج أساسية 2002، رام الله - فلسطين، أيار 1 مايو 15 ص
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017، النتائج النهائية - تقرير المنشآت، رام الله - فلسطين.
- الزيادات، ممدوح طايح، 2010، دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة في الأردن، مجلة رماح للبحوث والدراسات، عدد 24، (31 ديسمبر / كانون الأول 2017) ص ص 100-121، الأردن.
- العمرى، اسامة، 2007، واقع ومستقبل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بحث مقدم إلى الملتقى العربي الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة، المنعقد في صنعاء، 25-16 / 11 / 2007، ص 5
- الصياد، محمد حامد، 2006، التأمينات الاجتماعية والعاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، منظمة العمل العربية، ص 7.
- الصوراني، غازي، ونصر الله، عبد الفتاح احمد، 2006، المشروعات الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية، فلسطين، ص
- الكردي، ابراهيم احمد، 2012، المشاريع الصغيرة الشبابية في قطاع غزة مشاكل وحلول، مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين مشكلات وحلول، الجامعة الاسلامية، غزة ص 3
- قواسمة، ميسون، 2010، واقع حاضرات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل، فلسطين.
- عواد، ا.م.د. موسى خلف، وشعيب، سندس جاسم، 2012، الدور الاقتصادي لبرامج دعم المشروعات الصناعية الصغيرة او المتوسطة في العراق، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 14 المجلد 4، ص 147-156
- غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله - البيرة، 2003، تدريب العاملين في المشاريع صغيرة الحجم، الواقع والاحتياجات، 2003 March 15، ص 47.
- صندوق الاستثمار الفلسطيني، 2020، برنامج إسناد الطارئ لدعم المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، فلسطين رام الله. ص 3
- نصر، عبد الكريم، 2009، المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، معهد الأبحاث والسياسات الاقتصادية ماس، رام الله
- نظير، هنادي، 2017، إدارة المشروعات الصغيرة، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، عمان الاردن ص 17.
- هويوم، سرور، 2002، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية (تجربة اليونيدو)، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، ص 3
- هيكل، محمد، 2003، مهارات ادارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، سلسلة المدرب العالمية، ص 20.

مراجع اللغة الانكليزية:

- Bartik, Alexander and Bertrand, Marianne and Cullen, Zoe and Glaeser, Edward L. and Luca, Michael and Stanton, Christopher, 2020, "The Impact of COVID-19 on Small Business Outcomes and Expectations", Harvard Business School NOM Unit Working Paper No. 20-102, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3570896> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3570896>
- Borino, Floriana and Rollo, Valentina, ITC, 2020, " International Trade Centre (ITC) COVID-19 Business Impact Survey", International Trade center. <https://www.intracen.org/covid19/Blog/Quantifying-the-effect-of-COVID-19-on-small-business-around-the-world-the-world/>
- Lakuma, Corti Paul and Sunday, Nathan and Sserunjogi, Brian and Kahunde, Rehema and Munyambonera, Ezra, 2020, "How has the COVID-19 pandemic impacted Ugandan businesses", The Uganda Business Climate Index: Special Issue No. 01 May, 2020
- IMF, World Economic Outlook, April 2020

Abstract:

The study aimed to identify the reality of the microenterprise sector in Palestine in light of the emergency resulting from the Corona pandemic. To achieve the objectives of this study, the researchers followed the descriptive analytical approach; In order to assess the reality of small projects in Palestine, and the various obstacles they face in light of the continuity of the state of emergency. The results and recommendations, and the most important recommendations of the study were:

- Working on marketing the crafts of small projects by the Ministry of Tourism in cooperation with the Palestinian Chambers of Commerce
- The government should work on finding a strategic plan to help these projects survive through soft loans and material support through reducing or canceling taxes.